زيادة متوسط أسعار الغرف بنسبة 12.1 في المئة

«إرنست ويونغ»: ارتفع معدل الإشغال العام في دبي بـ 5.0 في المئة خلال العام الحالي

ارتفع معدل الإشغال العام في دبي

قال رئيس قسم خدمات الاستشارات العقارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إرنست ويونغ يوسف وهبة،: «يعتبر شهر مايو بداية موسم الصيف في المنطقة، وهو ما يشكل نهاية موسم الذروة بالنسبة لسوق الضيافة، وبداية التباطؤ الموسمي في المنطقة. وفي حين أن هذه العوامل الموسمية، بما في ذلك زيادة درجات الحرارة وشهر رمضان المبارك، تؤثر على الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتأثر الدول الأخرى عبر المنطقة أيضا بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد ارتفع معدل الإشغال العام في دبي بنحو 5.0 نقاط مئوية مقارنة بشهر مايو 2012، مع زيادة متوسط أسعار الغرف بنسبة 12.1 في المئة وارتفاع إيرادات الغرف الفندقية بنسبة 19.4 في المئة. ويمكن أن تعزى هذه الزيادات إلى الارتفاع الموسمي الكبير بواقع 8.0 نقاط مئوية في فنادق المدينة المطلة على البحر. وعلى الرغم من التباطؤ الهامشي للأداء الإجمالي لإمارة دبي خلال مايو 2013 مقارنة مع أبريل الماضي، إلا أن الأرقام تتماشى مع موسم الصيف النموذجي في المدينة. وقد شهدت أبوظبي خلال مايو ارتفاعا في متوسط أسعار الغرف من 169 إلى 194 دولار أمريكي بزيادة سنوية قدرها 14.9 في المئة، مما أدى إلى نمو إيرادات الغرف الفندقية بمعدل 20.9 في المئة خلال الفترة ذاتها. كما شهدت الإمارة أيضا زيادة في معدل الإشغال العام بواقع 4.0 نقاط مئوية. وكذلك سجلت العين أرقاماً إيجابية في شهر مايو بزيادة معدل الإشغال العام من 65 في المئة في مايو 2012 إلى 69 في المئة في مايو عام 2013، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط أسعار الغرف بنسبة 2.7 في المئة وإيرادات الغرف بنسبة 9.5 في المئة.

أما بالنسبة إلى الأسواق الأخرى التي شملتها الدراسة حول قطاع الضيافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد شهدت المملكة العربية السعودية في مايو، وتحديدا جدة والمدينة المنورة، نموا إيجابيا في إيرادات الغرف بحوالي 22.5 في المئة و9.2 في المئة على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى زيادة متوسط أسعار الغرف في المدينتين. وبالمقابل، تراجعت إيرادات الغرف في مكة المكرمة والرياض بنسبة 5.4 في المئة و2.4 في المئة على التوالي خلال الفترة ذاتها. ويمكن أن يعزى الانخفاض في مكة المكرمة إلى تراجع في متوسط الإشغال من 81.0 في المئة إلى 74.0 في المئة على أساس سنوي. كما أدى التغيير الطفيف في إيرادات الغرف في الرياض إلى انخفاض متوسط أسعار الغرف بنسبة 6.1 في المئة في حين بقي متوسط الإشغال مستقرا دون تغيير.

من جهة أخرى، تستمر منتجعات البحر الأحمر في مصر تحقيق معدلات أعلى في أسعار الغرف خلال عام 2013 مقارنة بالعام الماضي. وبشكل أكثر تحديدا، تشهد المنتجعات في الغردقة وشرم الشيخ اتجاها تصاعديا منذ بداية عام 2013، حيث حققت نموا في إيرادات الغرف بنسبة 66.7 في المئة و20.9 في المئة على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود هذا النمو في المقام الأول إلى زيادة متوسط أسعار الغرف من 25 دولار أمريكي في مايو 2012 إلى 41 دولار في مايو 2013 في الغردقة «بنسبة زيادة 63.9 في المئة »، ومن 42 إلى 57 دولار في شرم الشيخ «بنسبة زيادة 37.6 في المئة » خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من هذه الزيادة، لا يزال سوق الضيافة في القاهرة يشهد تراجعا على خلفية زيادة التوتر السياسي في المدينة خلال الأشهر القليلة الماضية. كما انخفضت إيرادات الغرف عموما في القاهرة بنسبة 12.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع متوسط الإشغال من 48.1 في المئة إلى 34.9 في المئة بواقع 13.1 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

وفي شهر مايو 2013، انخفضت إيرادات الغرف الفندقية في بيروت بنسبة 27.0 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط معدل الإشغال من 67.0 في المئة إلى 59.0 في المئة على أساس سنوي، بالإضافة إلى تراجع متوسط أسعار الغرف من 200 إلى 165 مقارنة بشهر مايو 2012.

كذلك يواصل متوسط الإشغال في الأردن تراجعه بانخفاض معدل الإشغال في عمّان بواقع 14 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي، بالإضافة إلى انخفاض متوسط أسعار الغرف من 172 إلى 155 دولار بنسبة 9.6 في المئة، وتراجع إيرادات الغرف بنسبة 26.1 في المئة.

وفي ظل التباين الكبير بين دول المنطقة، بقي سوق الضيافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة، قويا في شهر مايو. وعلى اعتبار أن شهري يوليو وأغسطس الأكثر حرا في المنطقة، فإننا نتوقع معدلات أقل خلال الأشهر المقبلة.

بلغ 40 بعثة دبلوماسية في لندن بإغلاق حساباتها لأنها غير مربحة

ارتفاع أرباح «اتش اس بي سي» 10 في المئة بفضل سياسات التقشف

اتش اس بي سي

قفزت أرباح بنك «اتش اس بي سي» بنسبة 10 في المئة في النصف الأول من العام الحالي لتصل الى 14.1 مليار دولار قبل الضرائب، وذلك بفضل الخفض الكبير في التكاليف، والذي جاء نتيجة لسياسة التقشف القاسية التي انتهجها البنك التي طالت مؤخرا الحسابات المصرفية للسفارات والتي يعمل البنك على التخلص منها بسبب أنها غير مربحة.

وقال البنك إنه تمكن من خفض التكاليف في الشهور الستة الأولى من العام الحالي بنسبة 8 في المئة مقارنة عما كانت عليه في النصف الأول من العام الماضي 2012 عندما كانت بحدود المليارَي دولار، وهو ما لعب دورا كبيرا في رفع أرباحه بنسبة 10 في المئة. وارتفعت الأرباح الأساسية للبنك قبل الضرائب بنسبة 47 في المئة.

ورغم الارتفاع في الأرباح فإن عوائد البنك انخفضت بنسبة 7 في المئة لتصل الى 34.4 مليار دولار وذلك بسبب التباطؤ في عمليات البنك بآسيا إضافة الى استمرار الركود في الأسواق الغربية التي ينشط فيها.

وقال ستيوارت جيلفار، الرئيس التنفيذي لبنك «اتش اس بي سي» إن الخفض في التكاليف منذ العام 2011 بلغ 4.1 مليارات دولار متضمنا 800 مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي.

وكان جيلفار قال سابقاً إن البنك يستهدف خفض تكاليفه التشغيلية بواقع مليار دولار سنوياً، وهو ما يعني أنه سيتجح في تحقيق هذا الهدف على الأرجح مع نهاية العام الجاري.

وأضاف جيلفار في بيان صحافي حصلت «العربية نت» على نسخة منه أن النتائج الإيجابية التي حققها البنك تؤكد «أننا ماضون في تحقيق استراتيجيتنا والوصول الى أهدافنا».

كما أشار الى أن البنك تمكن من رفع عوائده في المناطق المهمة، بما في ذلك زيادة أنشطته في العديد من القطاعات والأسواق الناشئة، مشيرا أيضا الى ارتفاع في التمويلات العقارية التي قدمها لعملائه في بريطانيا وهونج كونج.

وكان «اتش اس بي سي» قد ألغى عددا كبيرا من الوظائف في إطار خطته التقشفية، حيث تم تسريح 1100 موظف خلال النصف الأول من 2013، فيما يتوقع أن يتم تسريح 4500 موظف آخرين خلال الشهور المقبلة.

ولم تتوقف عمليات خفض النفقات في «اتش اس بي سي» على الوظائف، وانما طالت لأول مرة الحسابات المصرفية، حيث كشفت جريدة «ميل أون صنداي» البريطانية أن البنك أمهل عددا من البعثات الدبلوماسية الأجنبية في لندن 60 يوما من أجل إغلاق حساباتهم المصرفية، وذلك نتيجة أنها لم تعد مجدية ولا مربحة بالنسبة للبنك.

وقالت الصحيفة إن 40 سفارة وبعثة دبلوماسية تلقت الإنذار من البنك، فيما قال متحدث باسم «اتش اس بي سي» إن قرار إغلاق حسابات عدد من السفارات والقنصليات يعود الى التدابير التي بدأها البنك منذ العام 2011.

ومنذ نحو عامين يقوم بنك «اتش اس بي سي» بتقييم مدى الربحية المتأتية من كل حساب على جهة، ومن ثم يقوم بتصنيف الحسابات على هذا الأساس الى خمس مستويات مختلفة، ويعمل على التخلص من الحسابات غير المربحة، أو الأدنى درجة من بين المستويات الخمسة.

«العربية للطيران» تحقق 134 مليون درهم أرباحاً صافية في النصف الأول

«كونا»: أعلنت شركة العربية للطيران تحقيقا 134 مليون درهم اماراتي أرباحا صافية في النصف الاول من العام الحالي.

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني في تصريح صحافي ان اجمالي ايرادات الشركة في النصف الأول من العام الحالي بلغت 1.5 مليار درهم.

وأضاف ان الأرباح الصافية في الربع الثاني من العام ارتفعت متجاوزة توقعات المحللين لتصل الى 76 مليون درهم حيث حققت السركة إيرادات إجمالية بلغت 797 مليون درهم.

وأوضح آل ثاني ان العربية للطيران نقلت في النصف الأول من العام الحالي على متن طائراتها ما يزيد عن 3 ملايين مسافر مشيرا الى انها حافظت في النصف الاول من العام الحالي على معدلها المرتفع لنسبة إشغال المقاعد الذي بلغ 82 في المئة.

شعار العربية للطيران

وأكد ان الشركة حققت اداء ماليا مرضيا على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية في بعض أنحاء المنطقة التي لاتزال تلقي بظلالها على قطاع النقل ومعدلات النمو للاقتصاد الإقليمي.

وذكر آل ثاني ان القوة التجارية والتشغيلية التي تتمتع بها الشركة اتاحة لها القيام بالمزيد من الاستثمارات والنجاح بنقل المزيد من المسافرين.

وقال ان الشركة ستواصل تركيزها على استراتيجية التوسع الطموحة التي تنتهجها ما سيتيح لها إطلاق المزيد من الخدمات ودخول أسواق جديدة في الأشهر الستة المقبلة.

«المؤشر السعودي» يرتفع متجاوزاً 8000 نقطة .. و«البورصة المصرية» تواصل الصعود

دبي – «رويترز»: ارتفع المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم السعودية متجاوزا مستوى 8000 نقطة يوم الإثنين وذلك للمرة الأولى في نحو خمس سنوات بينما واصلت البورصة المصرية صعودها مسجلة مستوى مرتفعا جديدا في خمسة أشهر مع تنامي الآمال في حل سلمي للأزمة السياسية في البلاد.

وزاد المؤشر السعودي 1.3 في المئة إلى 8072 نقطة مسجلا أعلى إغلاق له منذ سبتمبر 2008 ومحققا مكاسب للمرة الخامسة في الست جلسات الأخيرة.

وستغلق بورصة المملكة اعتبارا من يوم الثلاثاء في عطلة عيد الفطر على أن تستأنف العمل في 13 أغسطس. ويعد استعداد المستثمرين للاحتفاظ بالأسهم في العطلات علامة تدعو إلى التفاؤل.

وقال عامر خان مدير الصندوق لدى شعاع لإدارة الأصول «جاءت عمليات الشراء في الفترة الأخيرة لتكوين مراكز ترقبا لصعود السوق بعد عطلة العيد.

«من منظور العوامل الأساسية جاءت النتائج الفصلية متوافقة مع التوقعات أو أفضل منها وهو ما يظهر قوة الاقتصاد السعودي.»

السوق السعودي

وأضاف أن العوامل الأساسية للاقتصاد السعودي تبرر ارتفاع أسعار الأسهم لكن بعض القطاعات مثل تلك التي تتحرك بفعل الاستهلاك المحلي أسهمها متداولة الآن بعلاوة على أسهم مماثلة في المنطقة.

وارتفع مؤشرا قطاعي البتروكيماويات والبنوك 1.3 و1.8 في المئة على التوالي ويشكل القطاعان معا نحو 60 في المئة من إجمالي قيمة السوق.

وصعد المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية 1.5 في المئة مسجلا أعلى مستوى إغلاق منذ 21 فبراير. وعوضت السوق كل الخسائر التي منيت بها خلال الاضطرابات السياسية في أوائل العام لترتفع 2.8 في المئة منذ بداية العام.

وخرج مؤيدون للرئيس المعزول محمد مرسي في مسيرة في وسط القاهرة يوم الإثنين مطالبين بعودته ومنددين بالقائد العام للقوات المسلحة الذي عزله.

لكن وتيرة العنف هدأت في الشوارع ويعتقد محللون أن مؤيدي مرسي والحكومة المدعومة من الجيش يظهرون علامات على إمكانية تحقيق مصالحة. ويجري مبعوثون دوليون محادثات مع قادة من الجانبين في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة.

وأظهرت بيانات البورصة أن المستثمرين المصريين والعرب اشتروا أسهما أكثر مما باعوا في السوق بينما فعل المستثمرون الأجانب عكس ذلك.

وقال خان «نتطلع لاستقرار سياسي قبل أن نعزز مراكزنا في مصر. لن يتضح الموقف بشأن نتائج الشركات أو العملة حتى تتضح آفاق الاقتصاد الكلي.»

وارتفع مؤشر سوق دبي 1.2 في المئة مسجلا أعلى مستوى له في 56 شهرا حيث دعمت نتائج قوية للربع الثاني من العام معنويات المستثمرين الأفراد.

ويقول كثير من المحللين إن المؤشر وهو مرتفع الآن 63 في المئة منذ بداية العام يصدد تراجع كبير لكن لا توجد حتى الآن أي علامات فنية واضحة على ذلك ولا تزال الرسوم البيانية ايجابية على الأجل الطويل.

وقال مهاب ماهر مدير تعاملات المؤسسات لدى ميناكورب «أعلنت معظم الشركات القيادية نتائج الربع الثاني ورغم أنها جاءت قوية أعتقد أنه تم أخذها في الاعتبار.

تقرير: 145.7 مليار دولار كلفة مشاريع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«كونا»: قال تقرير متخصص ان التكلفة المتوقعة لمشاريع الطاقة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2017 تبلغ 145.7 مليار دولار.

وأوضح التقرير الذي اصدرته الوكالة العالمية للطاقة المتجددة في أبوظبي ان النمو الكبير في الاقتصاد وقطاع العقارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتوسع الكبير للمدن والتمدن ساهم في رفع الطلب على الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للكهرباء والماء.

وأضافت الوكالة في التقرير الذي أعدته بالتعاون مع «شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الى 21» بعنوان «تقرير الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ان حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين 2013 و2017 تصل الى 63.1 مليار دولار.

وجاء اصدار هذا التقرير بمناسبة الاعلان عن النسخة الثانية من «منتدى رواد الطاقة والمياه» الذي تستضيفه العاصمة الاماراتية أبوظبي في 23 سبتمبر المقبل بمشاركة ممثلي عدد من الحكومات ونخبة من الخبراء والمعنيين لمناقشة آخر التطورات والاستراتيجيات والابتكارات في قطاع الطاقة.

ويطرح المنتدى مواضيع مهمة منها الطاقة المتجددة والنمو الذي يشهده قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي من المحتمل أن يستمر طوال العقد المقبل مع وجود أكثر من 100 مشروع قيد التطوير في الوقت الحالي.

يذكر ان وكالة الطاقة المتجددة «إيرينا» هي منظمة حكومية عالمية مقرها أبوظبي تشجيع على الاعتماد على الطاقة المتجددة على نطاق العالم تهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة وتوفير الخبرة للتطبيقات والسياسات تشكلت في 26 يناير 2009 من قبل 75 دولة بميزانية سنوية أولية قدرها 25 مليون يورو.

محافظ البنك المركزي المصري: مساعدات كويتية ستحوَّل قريبا

قال هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري إنه لا توجد أية مشاكل تتعلق بالتعهدات المالية التي أعلنت الكويت عن تقديمها لمصر بداية شهر يوليو الماضي، وتبلغ قيمتها 4 مليارات دولار.

وكان رامز يرد على سؤال حول سبب تأخر الكويت في تحويل التعهدات النقدية لمصر، في الوقت الذي قامت فيه كل من السعودية والإمارات بتحويل ما التزمت به، وهو 5 مليارات دولار.

وتوقع رامز تحويل التعهدات الكويتية لمصر خلال وقت قريب، إلا أنه لم يحدد موعدا نهائيا لتحويل الأموال، قائلا «الجانب الكويتي لم يبلغنا بعد بموعد محدد لتحويل هذه الأموال».

وأضاف «هي إجراءات تتخذها السلطات الكويتية لتحويل ما وعدت به لا أكثر، ولا توجد مشكلة».

ولم يحدد رامز طبيعة الإجراءات، لكن مصادر كويتية قالت إن التعهدات الكويتية لمصر تنقسم إلى 3 أجزاء الأول يتعلق بالمنحة التي لا ترد والبالغ قيمتها مليار دولار، وهذه لابد من موافقة مجلس الأمة الكويتي عليها، والثاني يتعلق بملياري دولار قيمة مشتقات بترولية تقدمها الكويت لمصر وهذه لا توجد مشكلة بشأنها، والثالث يتعلق بالوديعة التي تضاف لاحتياطي البنك المركزي المصري بدون سعر فائدة، وهذه لا توجد مشكلة بشأنها أيضا. وقبل أسبوعين قال هشام رامز للأناضول، إن السعودية والإمارات حولتا 5 مليارات دولار نقدا للبنك المركزي المصري تمت إضافتها لاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، ويبقى من الحزمة النقدية التي وعدت بها الدول الخليجية مليار دولار من المقرر تحويلها من الكويت.

وأضاف محافظ البنك المركزي المصري أن الخمسة مليارات إلى أودعتها السعودية والإمارات بالبنك المركزي المصري بدون سعر فائدة، وذلك على غرار الوديعة الليبية التي حصلت عليها مصر قبل شهور بقيمة ملياري دولار.

وكان وزير النفط الكويتي، مصطفى الشمالي، قد جدد مؤخرا تأكيده على تنفيذ المنحة المالية والنفطية إلى مصر، مؤكدا أن مجلس الوزراء أقر المساعدات العاجلة بقيمة 4 مليارات دولار، وقال باقتضاب: «مجلس الوزراء قال كلمته والمساعدات في طريقها للتنفيذ».

وعقب عزل محمد مرسي بداية يوليو الماضي تعهدت 3 دول خليجية هي الإمارات والسعودية والكويت بتقديم حزمة تمويلية لمساندة الاقتصاد المصري تقدر بنحو 12 مليار دولار، منها 3 مليارات دولار كمنح لا ترد بواقع مليار لكل دولة، و3 مليارات في شكل مشتقات بترولية، و6 مليارات دولار توضع كودائع للدول الخليجية بالبنك المركزي المصري.

ومع إضافة التعهدات الإماراتية والسعودية، ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي لأكثر من 19 مليار دولار.

وسجل احتياطي مصر من النقد الأجنبي في نهاية يونيو الماضي نحو 14.9 مليار دولار، حسب بيانات البنك المركزي.

وأثار قرار الكويت بتقديم مساعدات عاجلة لمصر بقيمة 4 مليارات دولار ردود فعل متباينة بين المواطنين والسياسيين، واعتبر المعارضون للقرار أنه يأتي في وقت يعاني منه المواطنون من ضغوط القروض الاستهلاكية، وعدم قيام الحكومة بإسقاطها رغم كثرة الوعود.

كما تعلت أصوات رافضة هذه المساعدات قائلة «المواطن الكويتي له الأولوية في الحصول على المساعدات، خاصة أن هناك 194 ألف مواطن مدين للبنوك وشركات التمويل في الكويت، وهؤلاء يرون أن ما تحتاجه الكويت «يحرم» على الدول الأخرى.

ورد مسؤولون بالكويت على هذه الانتقادات بقولهم إن المنحة التي قدمتها الكويت لمصر ليست غريبة عليها، وتعتبر واجبا تجاه الأشقاء في مصر التي كانت من أوائل من وقف مع الكويت، وأدانت الغزو العراقي الغاشم.

وأضافوا أن ما تقوم به الكويت الآن هو رد للجميل الذي لا يمثل سوى قطرة في بحر العرفان الذي يجب إن نؤديه لأشقائنا في مصر.